«الخارجية الأميركية»: تناقض بين الدستور والقوانين في قضايا حرية الأديان بالكويت

وجهت وزارة الخارجية الأميركية انتقادات الى ممارسات الحكومة الكويتية في مجال حرية الأديان، وذلك في تقريرها نصف السنوي المخصص لمتابعة اوضاع الحريات الدينية في أنحاء العالم، وقال التقرير ان الدستور الكويتي يضمن «الحرية المطلقة» للاعتقاد الديني ولممارسة الشعائر الدينية طبقا للأعراف السائدة وافتراض عدم تناقضها مع النظام العام بيد انه اضاف «الا ان الحكومة وضعت بعض القيود على حرية الممارسة الدينية كما ان الأقليات الدينية تعرضت لبعض التمييز كنتيجة للسياسات الحكومية».

وسجل التقرير عدم حدوث تبدل عن الأوضاع التي رصدها في التقرير السابق الذي وضعته الوزارة حول الموضوع ذاته، وأشار الى ان القوانين الكويتية تمنع سب الأديان والتعرض للذات الآلهية والتبشير وتغيير الدين. وأضاف «من الوجهة العملية فان الجماعات الدينية غير الجماعات السنية التابعة للدولة تجد صعوبة شديدة في الحصول على اماكن للعبادة».

الخريطة المذهبية

وعرض التقرير ملخصا للخريطة المذهبية للبلاد وأشار الى ان الحكومة لا تحدد الديانة في عرض معلومات جوازات السفر ولا في الأوراق الحكومية الاخرى عدا شهادة الميلاد، وحدد الجهات المسؤولة عن الاشراف على اعطاء تصريحات إنشاء دور العبادة، وأضاف «ان الكنائس المعترف بها رسميا عملت مع جهات حكومية متعددة للقيام بمهامها، وهذه الهيئات تتضمن وزارة الأوقاف ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للحصول على تأشيرات إقامة لرجال الدين وبقية العاملين وبلدية الكويت للحصول على تراخيص البناء وتسجيل الاراضي ووزارة الداخلية للأمن ولحماية الشرطة لاماكن العبادة».

غير ان التقرير اردف ان تلك الكنائس تجد صعوبة في بعض الأحيان في العمل مع تلك الجهات. وقد عبرت تلك الكنائس عما تراه افتقادا لاستجابة من قبل تلك الجهات والصعوبات التي تواجه الحصول على تأشيرات وتصريحات إقامة.

وأشار التقرير الى ان الجماعات الدينية غير المعترف بها من الحكومة تمارس شعائرها في اماكن غير رسمية للعبادة او استعارة بعض الاماكن من الجماعات المعترف بها او في منازل خاصة. واعترف التقرير بان الحكومة لم تتدخل لمنع تلك الجماعات من ممارسة شعائرها الدينية.

وقال التقرير ان الحكومة مارست تحكما مباشرا على المؤسسات الدينية السنية فهي تعين الأئمة السنة وتراقب خطب صلاة الجمعة وأيضا مولت بناء المساجد السنية. غير ان الحكومة لم تمارس هذا التحكم على المساجد الشيعية التي تمول من ابناء الطائفة الشيعية ولا تتلقى اي دعم حكومي».

وقال التقرير ان تواجد الشيعة في قوات الشرطة وفي بعض فروع الجيش والأمن كان تواجدا جيدا وملموسا الا انه اضاف ان هذا التواجد لم يشمل جميع الفروع ولم يصل في العادة الى أي مواقع قيادية. واستطرد «ويقول بعض الشيعة ان هناك ما يدعون ان جدارا زجاجيا من التمييز حال دون وصولهم الى مواقع قيادية في بعض هذه الأجهزة. الا ان رئيس الوزراء تمسك بتعيين اثنين من الوزراء من الشيعة في الحكومة منذ 2006. وفي وقت صدور هذا التقرير كانت الحكومة المعينة في 2009 تتضمن وزيرين من الشيعة. فضلا عن ان الامير لديه عدد من المستشارين الشيعة في مواقع عليا».

ورصد التقرير انه خلال الفترة التي يغطيها رفض مجلس بلدية الكويت عدة مرات منح اراض لعدد من الجماعات المسيحية لبناء دور للعبادة. وأضاف «في 27 اكتوبر وفي 3 ديسمبر قام المجلس الذي يتكون من عشرة اعضاء منتخبين وستة معينين برفض طلب من وزارة الخارجية بمنح الكنيسة الملية اليونانية الكاثوليكية تصريحا ببناء دار للعبادة في احدى ضواحي العاصمة».

كما رصد التقرير رفض السلطات منح تصريحات للجماعات الدينية المختلفة بإصدار مطبوعات دينية إلا انه أشار الى ان دارا للنشر سمح لها باستيراد نسخ من الانجيل. وأضاف «غير ان الحكومة منعت الكنائس من تقديم مطبوعات دينية للمسجونين من اتباعها».

وفيما يلي تفاصيل التقرير:

يدعو الدستور الكويتي إلى «الحرية المطلقة» في اختيار العقيدة وممارسة الطقوس الدينية وفقا للعادات المرعية، على ألا يتعارض ذلك مع النظام العام أو الآداب العامة، بيد أن الحكومة فرضت بعض القيود على الحق في ممارسة الشعائر الدينية بحرية. وينص الدستور على أن الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع. وتوجب المادة 12 من الدستور على الدولة أن تحمي «التراث الإسلامي».

ولكن الحكومة فرضت بعض القيود على حرية الممارسة الدينية وتعرضت بعض الاقليات الدينية لشيء من التمييز بسبب سياسات الحكومة ولم يحدث خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير أي تغيير في مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية. ويحظر القانون التجديف والارتداد والتبشير. وبشكل عام تواجه الجماعات من غير السنة صعوبة بالغة في الحصول على عقارات لإقامة اماكن للعبادة.

وكانت هناك تقارير قليلة عن إساءات من المجتمع او تمييز بسبب الانتماء الديني أو العقيدة أو ممارسة شعائر دينية.

وقد شجع السفير وموظفو السفارة الحكومة على معالجة هواجس الزعماء الدينيين والتقوا مع ممثلين رفيعين من الطوائف المسيحية المعترف بها. ورعت السفارة مناسبات تهدف الى تشجيع الحرية الدينية والتسامح الديني.

أشار التقرير الى ان عدد سكان الكويت يبلغ 3,4 ملايين نسمة، من بينهم مليون مواطن، والبقية عمال أجانب وعائلاتهم. وتشير التقديرات المستخلصة من سجلات الناخبين ووثائق الأحوال الشخصية إلى أن 70٪ من المواطنين، بمن فيهم أفراد الأسرة الحاكمة، ينتمون إلى المذهب السني. ولم يصنف الإحصاء السكاني الوطني السكان إلى شيعة وسنة. أما أغلبية الـ 30٪ المتبقية فتنتمي إلى المذهب الشيعي. وهناك حوالي 150 إلى 200 مواطن مسيحي وعدد قليل من المواطنين البهائيين. وينتمي حوالي 100,000 من المقيمين غير المواطنين إلى المذهب الشيعي. وبينما يوجد تركيز سكاني سني أو شيعي عال في بعض المناطق، فإن معظم المناطق تجمع بين الطوائف الدينية بشكل جيد.

الجالية المسيحية

ويقدر عدد السكان المسيحيين بأكثر من 450,000 نسمة، معظمهم من الأجانب. وتضم الجالية المسيحية كنيسة الروم الكاثوليك التي تضم عددا يبلغ نحو 300,000 نسمة وأتباع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية 70,000 عضوا والكنيسة الإنجيلية الوطنية (بروتوستانت) وتقدم الخدمة لـ 40,000 عضو، وكنيسة الأرمن الأرثوذكس التي يتبعها 4,500 عضو، وكنيسة الروم الأرثوذكس (3,500 عضو)، وكنيسة الروم الكاثوليك (الملكية) التي تضم 1,500 عضو وتوجد مجموعات دينية مسيحية أخرى غير معترف بها، من بينها أتباع الكنيسة السريانية الأورثوذكسية الهندية، وكنيسة مار توما، وكنيسة قديسي اليوم السابع السبتيين، ولا توجد تقديرات موثوقة لأعدادهم. وتوجد أيضا جماعات من الهندوس (300,000)، والبوذيين (100,000 عضو)، والسيخ (10,000 عضو)، والبهائيين (400 عضو).

وقال التقريران ان الدستور يحمي حرية المعتقد مع ان هناك قوانين وممارسات أخرى تحد من حرية ممارسة العقيدة. والواقع ان الحكومة كانت تفرض هذه القيود بشكل متقطع. وينص الدستور على «الحرية المطلقة» في اختيار العقيدة وممارسة الطقوس الدينية وفقا للتقاليد المعمول بها، شريطة ألا يتعارض مع السياسة العامة أو الأخلاق.

ولا تذكر الحكومة الدين على جوازات السفر او وثائق الجنسية باستثناء شهادات الميلاد.

تمارس الحكومة سيطرة مباشرة على المؤسسات الدينية السنية. فعلى سبيل المثال، تعين الحكومة أئمة المساجد السنية وتراقب خطب الجمعة التي يلقونها، وتدفع رواتب موظفي المساجد. وتمول الحكومة بناء مساجد السنة. لا تمارس الحكومة نفس هذه السيطرة على مساجد الشيعة التي تمولها الطائفة الشيعية.

وتتولى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مسؤولية الإشراف رسميا على الطوائف الدينية. ويتعين على الكنائس المعترف بها رسميا أن تتعامل مع عدة جهات حكومية مختلفة، بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لإصدار التأشيرات ورخص الإقامة للقساوسة وغيرهم من موظفي الكنائس، وبلدية الكويت للحصول على رخص البناء والمسائل المتعلقة بالأراضي، ووزارة الداخلية (لتوفير الأمن وحماية الشرطة لأماكن العبادة».

ويبدو أن إجراءات تسجيل وترخيص الجماعات الدينية تشبه إجراءات تسجيل وترخيص المنظمات غير الحكومية. وتصلي الجماعات الدينية غير المسجلة في أماكن غير رسمية مملوكة ملكية خاصة أو تستعير أماكن عبادة من الجماعات الدينية غير المسلمة من دون ان تتدخل الحكومة في هذه التجمعات الخاصة.

ولا يحق للجماعات الدينية التي لا يقرها القرآن مثل البهائية والبوذية والهندوسية والسيخ بناء اماكن عبادة او أي اماكن دينية اخرى. وقد سمح لهؤلاء بممارسة عبادتهم في بيوتهم من دون تدخل حكومي.

سيطرة مباشرة

وقد مارست الحكومة سيطرة مباشرة على المؤسسات الدينية السنية من خلال تعيين الأئمة ومراقبة خطب الجمعة وتمويل بناء مساجد السنة. ولم تمارس الحكومة هذه السيطرة على مساجد الشيعة التي تمول من الشيعة ولا تتلقى أي تمويل حكومي.

وينص الدستور على ان الإسلام هو دين الدولة وقدمت الحكومة الدعم المالي للتبشير من قبل المسلمين السنة في اوساط المقيمين الأجانب غير المسلمين ولكنها لم تسمح بالارتداد عن الاسلام.

وقد أنيطت بالهيئة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التابعة للديوان الأميري مهمة إعداد المجتمع لتقبل التطبيق الكامل لأحكام الشريعة في جميع المجالات. وتقدم الهيئة توصيات إلى أمير البلاد حول السبل الكفيلة بجعل القوانين أكثر تطابقا مع الشريعة الإسلامية، إلا أنها لا تملك أية صلاحيات لإنفاذ التغيير. وينص الدستور على أن الشريعة مصدر رئيسي للتشريع.

يطبق قانون الاحوال الشخصية من خلال المحاكم الدينية وتسمح الحكومة للشيعة باتباع تشريعاتهم الخاصة فيما يتعلق بالاحوال الشخصية وقانون الاسرة في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. وفي اكتوبر 2003 وافقت الحكومة على طلب الشيعة بانشاء محكمة النقض للاشراف على قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بالشيعة. ويقول مسؤول حكومي ان المحكمة لم تتأسس بسبب عدم وجود قضاة شيعة مؤهلين بدرجة كافية.

وتفرض الحكومة تدريس مادة التربية الإسلامية لجميع طلاب المدارس الحكومية. وتفرض الحكومة أيضا تدريس مادة التربية الإسلامية في المدارس الخاصة التي يدرس فيها طالب مسلم واحد أو أكثر.

وكان المواطنون عموما يبدون انفتاحا وتسامحا تجاه الجماعات الدينية الأخرى ولكن هنالك اقلية صغيرة جدا تعارض وجود جماعات غير مسلمة في البلاد. وبالرغم من تقارير عن بعض التمييز الديني على المستوى الفردي الا انه لم يكن منتظما او واسع النطاق.

وذكر التقرير ان وزارة التربية تطلب من مديري المدارس حذف أي اشارات الى المحرقة او إسرائيل في الكتب المدرسية باللغة الانجليزية ولكن بعض المدرسين افادوا عن وجود اشارات محدودة للمحرقة في كتبهم المدرسية.

وأشار التقرير الى انه بالرغم من عدم وجود قانون محدد يحظر إنشاء اماكن عبادة لغير المسلمين الا ان العدد القليل من الجماعات التي تقدمت بطلبات تراخيص لبناء اماكن عبادة جديدة لم تحصل على الموافقة وهي تنتظر منذ سنوات.

الدين المقارن

وقال التقرير انه لم يسمح للمدرسين في المدارس البريطانية بتدريس الدين المقارن بالرغم من ان هذا يشكل جزءا من المناهج الدراسية البريطانية بموجب القانون البريطاني.

ولاحظ التقرير ان الحكومة منعت المبشرين من غير المسلمين من العمل في البلاد ومن التبشير في اوساط المسلمين ولكن سمح لهم بخدمة الطوائف غير الإسلامية.

وقال التقرير انه لم تتوافر أي معلومات عن انتهاكات للحريات الدينية في الكويت بما في ذلك حريات السجناء او المعتقلين الدينيين.

واختتم التقرير بالاشارة الى ان السفير وموظفي السفارة شجعوا بقوة الحكومة على معالجة هواجس الزعماء الدينيين المتعلقة بالاكتظاظ ونقص اماكن العبادة ونقص المواد الدينية والعدد غير الكافي من الموظفين والتأخير البيروقراطي في النظر في الطلبات العادية. كما التقى السفير ومسؤولون آخرون في السفارة بممثلين رفيعين من الطوائف المسيحية المعترف بها وشجعوهم على عرض هواجسهم بشكل موحد على الحكومة، ودعوا بالنيابة عنهم خلال اجتماعات عالية المستوى مع مسؤولين حكوميين الى توفير اماكن عبادة أفضل.

● واشنطن ـ أحمد عبدالله

«تماهي» يؤيد التحركات الشبابية: الشباب يريد إسقاط الفساد

أعلن تيار المسار الأهلي (تماهي) دعم تحركات القوى السياسية الشبابية الرامية إلى إصلاح الحياة السياسية وتطهير الكويت من الفساد الذي أصبحت رائحته تزكم الأنوف وتسببت في تشويه سمعة الكويت اقليميا ودوليا، حتى أصبح اسم الكويت مقرونا بتقارير الفساد والتحذيرات من عمليات غسيل الأموال المشبوهة بعد أن كانت مثالا يحتذى في الحرية والديموقراطية والحياة البرلمانية والعطاء والخير، داعيا كل مواطن غيور على مستقبل الكويت وسمعتها إلى التحرك الآن لوقف مسلسل تخريب البلاد، وتحريرها من أيدي الفاسدين الذين اختطفوا البلاد محاولين بذلك جرها إلى هاوية الانهيار.

وقال رئيس التيار م.عبدالمانع الصوان لن نسكت ونقف مكتوفي الأيدي أمام سرطان الفساد المستشري في جسد الكويت وآن الأوان للتحرك والخروج إلى الشارع للتعبير عن حالة السخط الشعبي التي تنتابنا جميعا تجاه ما آلت إليه الأوضاع في البلاد ولنرفع شعار «الشعب يريد إسقاط الفساد»، مشيرا إلى أن أولى خطوات الإصلاح تبدأ من محطة مجلس الأمة من خلال حل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة لتطهير السلطة التشريعية من الفاسدين والمرتشين الذين أساءوا إلى الشعب والوطن وباعوا ضمائرهم مقابل حفنة من الاموال لزيادة أرصدتهم في البنوك، مؤكدا أن انتخاب مجلس برلماني قوي لا يرتمي في أحضان الحكومة لتمرير الصفقات على حساب الشعب ومصلحة الوطن سيكون حتما قادرا على أن يقود البلاد إلى الإصلاح وتعديل الأوضاع الفاسدة.

وأضاف الصوان أن التغيير الشامل في المرحلة الحالية يجب أن يطول حكومة سمو الشيخ ناصر المحمد التي فشلت على مدى ست حكومات في الإصلاح والتي استشرى الفساد في عهدها، وعجزت عن تحقيق التنمية التي طالما «صدعتنا» بالتغني بها، داعيا إلى تعيين حكومة شعبية على أن يتم اختيار رئيسها من الأغلبية البرلمانية تفعيلا لمواد الدستور التي تنص على أن الشعب مصدر السلطات، مشددا على أن الشباب يجب أن تتاح لهم الفرصة في الحكومة الجديدة من خلال تجديد الدماء الشابة القادرة على العطاء لكسر الجمود والشيخوخة التي أصابت الأجهزة الحكومية في البلاد.

وأردف الصوان بأن إشهار الأحزاب ينظم الحياة السياسية في البلاد ويساهم في تطويرها بشكل إيجابي إذ ان الأحزاب تمثل إضافة جديدة في الكويت، لاسيما أن التجربة أثبتت نجاحها في العديد من الدول الغربية والعربية على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وليس على المستوى السياسي فحسب من خلال تقديم برامج ساهمت في التخفيف من كاهل الحكومة في القضايا المعيشية وجعلت منها شريكا أساسيا في التنمية.

كما طالب م.الصوان بتعديل النظام الانتخابي عن طريق اعتماد الدائرة الواحدة لضمان سلامة العملية الانتخابية والقضاء على المال السياسي والتعصب في الانتخابات وفتح الباب أمام الكويتيين في كل الدوائر لاختيار من يمثلهم في البرلمان المقبل الذي تنتظره تركة ثقيلة من ملفات الفساد لتطهيرها ولإعادة الثقة بين المواطن والمؤسسة التشريعية التي تلوثت سمعتها بممارسات بعض النواب «القبيضة والمرتشين والمنبطحين».

ويرى (تماهي) أن التعديلات المطلوبة للإصلاح لا تتطلب حاجة ملحة إلى تعديل دستوري، حيث ان تغيير قوانين الانتخابات وإشهار الأحزاب وحل البرلمان والحكومة لا تستلزم إجراء تعديل دستوري، إنما تتطلب إرادة حقيقية في التغيير الذي بات مطلبا ضروريا قبل فوات الأوان.

م.عبدالمانع الصوان

«الديوان» يدعو 81 مواطنة لمراجعته اليوم

دعا ديوان الخدمة المدنية 81 مواطنة إلى مراجعته اليوم الأربعاء لاستكمال أوراق ترشيحهن للعمل في الجهات الحكومية.

- نوير حمود سالم العميرة
- ليلى عبدالله حاجي العوضي
- حسنة علي طعيمس المطيري
- هبة ابراهيم سليمان عيسى
- عائدة محمد حميد العنزي
- فوزية محمد احمد البحر
- بدور ذياب خلف الفضلي
- سعاد سالم احمد الدخيل
- حسنة عبدالله الهرشاني
- فاطمة محمد سيف العازمي
- لطيفة صعيقر المطيري
- اسماء سلطان جفين العتيبي
- مريم علي عبدالله المطيري
- فضيلة حسين مبارك الهبيدة
- زهراء سمير عبدالله الناصر
- شيماء عيسى محمد الحجي
- نورة فالح راشد العجمي
- سديم حمد القربة العازمي
- نعيمة عبدالعزيز الصقعبي
- مشاعل عبدالكريم المنصور
- شيخة حسن محمد بوحجي
- دلال عبد المحسن عثمان القاطي
- هنادي متعب زيد العتيبي
- عايشة راضي خليفة الشمري
- خديجة عادل عبدالله القلاف
- لولوة احمد علي الابراهيم
- وضحة فلاح عدم الجبري
- ايمان عبدالله مسلم الهدية
- مريم ناصر فليج المطيري
- زينب محمد ابراهيم بشير
- سارة مرزوق سلمان العازمي
- ايمان خالد سالم الهاجري
- بدرية خالد عودة العنزي
- بدرية رضا محمد الصايغ
- دلال حسن حمد السويدان
- انوار فهد عايض العازمي
- دلال محمد عبد الجليل الباقر
- ايمان مباح بردي المطوطح
- شيخة فيصل غازي العتيبي
- شعاع علي فرحان العنزي
- روان ناصر احمد بن ناصر
- سارة غسان جاسم ابل
- منيرة فهد فلاح الوطري
- طيبة يوسف محمد الشراح
- شهد صالح حسين اسيري
- حنين عبد الرزاق الخميس
- مريم عبد المحسن البابطين
- حنين جاسم محمد كمال
- روان عبدالله مبارك المضاحكة
- اسراء عباس عبدالله علي
- فاطمة عبدالحميد العيسى
- دنيا عبدالله والي عبدالله
- نورة سعود بندر المطيري
- نورة منصور كريدي السبيعي
- امنة سعود فرحان مناور
- عهود سرحان مقعد العتيبي
- دلال عادل عنبر محمد
- صابرين ناصر بدر ابوغيث
- بشاير عبدالله عيد محمد
- شوق كمال صخيل العنزي
- الاء يوسف عبدالله الربيع
- كويت نعيثل بخيت العجمي
- منار عبدالعزيز المانع
- فاطمة عبد الكريم درويش
- شروق احمد سلطان الحمادي
- عائشة نسيم حسين الزعابي
- ايمان صباح داود العوض
- امثال سعد حمدان المطيري
- مشاعل حميدي الديحاني
- منال هادي عياد العنزي
- فردوس جربوع الشمري
- انتصار عدنان نجم بوعباس
- سارة حسن فهيد العنزي
- امجاد صالح جزاع الصليلي
- نادية ماضي حمد الهاجري
- أشواق سالم حمود العجمي
- وضحاء دويهيس الرشيدي
- هيا عبدالله مانع العجمي
- اوضاح حسن فهيد العنزي
- عبير خالد ناشر العجمي
- ليلى عيسى ابراهيم حيدر

«القانونيين»: إضراب مفتوح من الأحد بدعم اتحاد العمال ونقابات

أقامت نقابة القانونيين أمس الاول مؤتمرا صحافيا لاطلاق حملتها الاعلامية الثانية لدعم الحقوق والمطالب المشروعة للقانونيين العاملين في الجهات الحكومية تحت شعار «لا للتفريق بين القانونيين» وذلك في مقر الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت بمنطقة سلوى، بحضور حشد من القانونيين تقدمهم رئيس الاتحاد ورؤساء النقابات.

وأعلن مدير عام الحملة الاعلامية لنقابة القانونيين أحمد الكندري عن قيام القانونيين بالاضراب في مختلف الجهات الحكومية الاحد المقبل 18 الجاري، واصفا الاضراب بأنه «حق مشروع للنقابات كفله الدستور والاتفاقيات الدولية، للفت انتباه الحكومة الى الظلم الواقع على القانونيين وليس تحديا أو ارضاخا لاصحاب القرار».

بدوره قال رئيس مجلس ادارة نقابة القانونيين بالاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت حمد الوردان ان الجهاز الاداري يعتمد على القانونيين في جميع مؤسسات الدولة وبما أنه لا يجوز لمجلس الوزراء كسلطة تنفيذية أن يميز بين المواطنين على أي أساس كان فان التمييز وعدم العدالة سمة لا تتناسب ومجلس الوزراء لاننا كنقابة مؤمنون بالمبادئ الدستورية التي تحث على العدل والحرية والمساواة.

من جانبه قال رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت عبدالرحمن السميط ان الوضع أصبح مؤسفا ومزريا بسبب الاوضاع التي نعيشها هذه الايام من كثرة التخبط في القرارات وعدم المساواة في أقرار الكوادر والمكافآت والبدلات وعدم الانصياع للمطالب العمالية المشروعة والتي تقع في النهاية على كاهل العاملين في جميع القطاعات والوزارات ما يؤثر بالسلب على الكفاءة الانتاجية للعاملين ضد المصلحة العامة.

وبدوره عبر رئيس نقابة العاملين بوزارة العدل أحمد المطيري عن دعمه وتأييده لمطالب نقابة القانونيين وحقهم في الاضراب حيث وقع الظلم على القانونيين وذلك بالتفريق بينهم وبين زملائهم العاملين بالفتوى والتشريع والبلدية والتحقيقات وان الاضراب حق كفله الدستور، محذرا المسؤولين في الوزارة من اتباع سياسة الترهيب والوعيد لثني القانونيين عن ممارسة حقهم في الاضراب للمطالبة بحقوقهم المسلوبة.

● أسامة أبوالسعود

KUWAIT AIRWAYS
الخطوط الجوية الكويتية
منذ عام Since 1954

تعلن مؤسسة
الخطوط الجوية الكويتية

مشروع دعم العمالة الوطنية باستقطاب مخرجات الكلية الاسترالية من حملة دبلوم هندسة الطيران

تود مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية استقطاب العمالة الوطنية من حملة دبلوم هندسة الطيران من مخرجات الكلية الاسترالية في الكويت وتوظيفهم كميكانيكيين متدربين في مجال صيانة الطائرات.
وعليه الرجاء من الراغبين بالعمل في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ان يتقدموا بطلباتهم وفقا للاشتراطات الوظيفية التالية:

1 - دبلوم هندسة الطيران من الكلية الاسترالية
2 - شهادة الثانوية العامة
3 - صورة عن الجنسية الكويتية
4 - عدد 4 صور شخصية
5 -صورة عن البطاقة المدنية

يشترط للتعيين اجتياز الاختبارات والمقابلات الشخصية واستيفاء الشروط اللازمة للتعيين وفقا للوائح وأنظمة المؤسسة وعندما يقع الاختيار على أكثر من مرشح تكون المفاضلة وفقا لما يلي :

- التقدير العام الأعلى للمؤهل
- الأكبر سنا
- يتقدم المتزوج على الأعزب
- الأقدم في الحصول على المؤهل

على من يجد في نفسه الكفاءة وتنطبق عليه الاشتراطات المذكورة أعلاه أن يتقدم بالسيرة الذاتية عن طريق موقع الانترنت المبين أدناه لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ نشر هذا الإعلان .

البريد الالكتروني : kacac@kuwaitairways.com
(فرص العمل)

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

تنعى
عائلة جوهر
بمزيد من الحزن والأسى وفاة فقيدهم الغالي
المغفور له بإذن الله تعالى
إبراهيم علي جوهر
والد كل من: بدر - أحمد - فيصل - علي
تقبل التعازي
للرجال: الشرق - حسينية معرفي - ت: ٩٩٠٢٨٠٠٣ - ٥٥٥٣٣٣٩٠
للنساء: سلوى - ق (٢) - شارع (٦) - منزل (١٤) - ت: ٢٥٦٣٣٨٧١ - ٩٩٠٢٨٠٠٣
إنا لله وإنا إليه راجعون